في التصحيح اللغوي

أ .د.خليل بنيان الحسون
كلية التربية (ابن رشد)
جامعة بغداد

تغير المعاني اردیتها بأستمرار، وشأنها في ذلك شأن كل مظهر من مظاهر الحياة يكثر تردده ، ويمتد مع الزمان استعماله . فكل رداء الى بلى اذا تقادم العهد به، وكثر تداوله ، اذ من شأن كثرة الاستعمال ان تستهلك كل شيء حتى الالفاظ فينزع الناس مع مضي الزمن الى جديد ينأون به عما ملوا سماعه ، وثقل على النفوس وقعه .

وفي اللغة معين لاينضب يمد بالجديد من الالفاظ مددا وافيا لما يراد من المعاني ، فضلا عما ينفتح من مسالك التعبير بالاستعمال المجازي.

وانا لنجد ان لكل قرن من الزمان الفاظه واساليبه التي تستجد بعد ان تشيع الفاظ واساليب تلقفها الناس من اسلافهم ، ثم يخبو بريقها مع كثرة التردد وتبتذل . وان الخطأ ليقع في هذا المستجد المستحدث حين لايوضع في موضعه الذي حددته له اللغة ، وقد يكون الخافي من معناه مالايوافق الموضع الذي وضع فيه ، فيستعمل في غير وجهه ، الى ان يقيض الله تعالى له من ينبه على موضع الاخلال في استعماله ، ويهدي الى الوجه السليم فيه ، ويأتي بالبديل المناسب لما يراد اداؤه .

والدليل على ذلك ماشاع استعماله في زماننا هذا ، ثم نبه المصححون على الخطأ فيه ، وهدوا الى الوجه الصحيح في استعماله ،من نحو استعمال :"استهدفه" بمعنى اتخذه هدفا و"استلمت الكتاب" بمعنى تسلمته ،و"تعرفت على الامر"والوجه تعرفته ، و"التقيت به"والصحيح التقيته ، و"لسنا بحاجة الى ذلك " والامثل ليست بنا حاجة ، وامر"هام ورئيسي" دون مهم وورئيس ، وغير ذلك مما هو معروف لكثرة التنبيه عليه .

وقد كف المتوخون للصواب فيما يكتبون عن الوقوع في ذلك مما يظهر مدى جدوى التصحيح اذ ان مايكتب في هذا الشأن لايذهب سدى مع مايذهب من

كثير الكلام ، وانما يحظى بالاستجابة والتقبل والالتزام والتقيد به .اللغوي وأهميته ،

ان الاقرار بأختلاف مدارك الناس وتباين احوالهم مع اختلاف المواطن ، واختلاف مناسبات القول فضلا عن اختلاف مواقع الكلام وتعدد صورها ، كل ذلك يلزم بالتسليم بامكان الوقوع في الخطأ أو اللحن في كل زمان ومكان ،وان يكن قد مضى دهر من الزمن لم يكن الوقوع في الخطأ يعني احدا ، ولم يكن ليؤبه به فليس في ذلك ما يدل على ان اللحن لاوجود له البتة وان الناس لم يكونوا يلحنون.

ان الذين يعصمون كل الناس من الوقوع في اللحن في كل الزمن الذي سبق رصد امثلتها والتنبيه عليها انما يردون ذلك الى اثر السليقة ، فكل الناطقين عندهم كانوا يتكلمون بسليقتهم التي وعت اللغة ، واحكمت كل ما فيها ، وان كلامهم كلهم كان يجري على رتبة واحدة من الصحة ، والاستواء ، سواء في ذلك المجود لما يقول المعني به ، ومن يلقيه على عواهنه دونما تأمل او تأن، في العارض من شؤونه ، والطارىء من تعامله مع الناس .

نعم ان للسليقة الاثر الاكبر في هذا الشأن ، غير ان ما ينبغي الاقرار به هو ان هذه السليقة لاتكون على مستوى واحد لدى كل الناس على اختلاف مستوياتهم ، وتباين احوالهم ، في الرضا والغضب ، والصحة والاعتلال وفي مقتبل العمر وفي اواخر ايامه ، وعند صفاء البال ، او عند انشغاله بالهموم الطارئة التي من شأنها ان تذهل عن التركيز على كل مفاصل الكلام وفواصله على قدر متساو.ان كل قائل كان يتكلم كما يشاء بحسب سليقته ، وبمقتضى ما وعاه من السماع فجرى على مثاله ، فان أخطأ او خالف فانما يحمل ذلك على انه من مفرزات سليقته هو ، او انه لغة ان كان من قوم في جهة من الارض ، والسليقة مما يكتسب اكتسابا ، ومما تتفاوت حظوظ الناس منه ، ولم يكن في كل موطن علماء يلقون السمع فيسجلون كل ما خالف السوي من كلامهم ، او ند عنهم .

ولم تكن لهم اصول يرجعون اليها كما يقول ابن جني لتمييز الصحيح من غيره : "انما دخل هذا النحو في كلامهم لانهم ليست لهم اصول يراجعونها ولاقوانين يعتصمون بها ، وانما تهجم طباعهم على ماينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فراغوا به عن القصد" (١) .

ان الذين رصدوا امثلة وشواهد مما اشتمل على اللحن في كلام من حولهم انما هم الذين كانو معنيين بهذا الجانب ، ولم يكن ذلك يعني سواهم بشيء .

واية ذلك اننا لانجد الان من سجل خطا لاحد من الناطقين بالعامية في ما يلفظ من القول في كل الوطن العربي ، او نبه عليه ، وليس معنى انهم كلهم لايخطئون في ما ينطقون به ، وانما يرجع ذلك الى ان خطأ اي منهم لايعني احدا بشيء ، وانه ليس ثمة اصول يرجع اليها المتكلم او الناظر في كلامهم بموجبها ، او يجريه على مقتضى قياسها .

ان ماكان يلقى من النصوص شعرا او نثرا يحفظ سماعا ، ثم تتلقفه السنة الناس و قلوبهم ، وفي خلال ذلك يقوّم ان كان قد شابه شيء من الخطأ او الخلل ، ويشذب في تداوله بينهم ، حتى يستقيم على الصورة التي يجري عليها السوي من كلامهم .ولا يمكن استبعاد التأثير الجماعي في النص

مع عدم وجود مصدر يرجع اليه للتأكد من الاصل في الفاظه وتراكيبه.

وربما كان ادل دليل على ذلك قول الشاعر المخضرم تميم ابن مقبل :"اني لارسل البيوت عوجا فتأتي الرواة قد أقامتها" (٢).

اذ تمتحص وتنتخل من خلال مرورها على رواة تتباين حظوظهم من المعرفة بالشعر ، وتختلف اذواقهم في الاحساس بمواطن الحسن والاجادة فيه ، والتحسس بما يشوبه من الخطأ والخلل .

ولعل في اختلاف الروايات للكثير من الابيات والنصوص ما يومىء الى هذا الاثر الجماعي في النص ، اذ من المسلم به ان المختزن في الذاكرة لايخرج مع مضي الايام على ماكان عليه ،مع عدم تسجيله في نص مكتوب ، ولايمكن استبعاد تأثير الراوي فيما يرويه ممايزدحم في قلبه ، فليس هو شريط تسجيل تطبع عليه الكلمات طبعا ، وانما هو انسان بذوق ومشاعر واحاسيس وهموم وذاكرة تصيب وتخطىء ، ولايمكن ان يبقي ما يرويه على حاله بمنأى عن ذلك كله ، ولديه من اللغة ما يوافق مفردات الاصل ويماثلها.

ولقد اتجهت بواكير الجهود في التصحيح اللغوي الى رصد مايقع فيه العامة من الجنوح عن السبيل القويم في اللغة ، وذلك حين كان العامة هم الذين يخطئون ،وينحرفون عن النهج السليم في النطق بالالفاظ واستعمالها وحين كانت لغة العامة لاتبعد كثيرا من اللغة الفصيحة الابمقدار مانبه عليه من الخطأ والخلل اللذين تسربا اليها ، ولم يكن الهدف من ذلك اصلاح لغة العامة ، اذ لم يكن يعني هؤلاء مايقوله العلماء في لغتهم وانما كان الدافع اليه والحافز الحاث عليه هو سلامة اللغة التي يتداولها العلماء والادباء والفصحاء من الخطباء وغيرهم ، ووقايتها من ان يتسرب اليها شيء من عيوب كلام العامة ، وقد كان ينعى على من يجانب الصواب في بعض مايقوله بانه وقع فيما يقع فيه عامة الناس ودهماؤهم .

وحين وقع ما خشيه العلماء الاوائل ، فأمتد اللحن والخطأ الى الخاصة من العلماء والكتاب تخلى المعنيون بالتصحيح والتقويم عن التنبيه على مايقع فيه العامة ، فقد اتخذ هؤلاء لانفسهم لغة تخلت عن اظهر مظاهر العربية ، وهو الاعراب ، فغدا للناس لغتان :

ـ لغة العامة التي تخففت من كل قيد بمقتضى ماتتطلبه شؤونهم من سرعة التعبير عما يتعاملون به حين لم يعد الاعراب سليقة وطبعا بل شأنا لايتيسر احكام مواضعه واوضاعه الابعد دراسة ومران ، وقد تسرب الى هذه اللغة الكثير من الفاظ الامم الاخرى التي جمعها الاسلام والحكم معهم ، فهم يتبادلون معهم المنفعة واللغة ايضا .

ـ ولغة اخرى هي لغة الكتابة بمختلف توجهاتها التي تتوخى التجويد والدقة في الاداء ، ولم يعد الخلفاء والوزراء والولاة يمتلكون مايؤهلهم الى حسن الاداء فيما يقررون من قررات واحكام ، فاتخذوا لانفسهم كتابا يعبرون عنهم مايريدون ان يقولوه .

وقد كان لكثرة الخلل في لغة العامة وابتعادها المستمر عن اللغة الفصيحة ماصرف المعنيين بالتصحيح اللغوي عن الالتفات اليها ، اذ لاسبيل الى اصلاح لغة بأحكام لغة اخرى ، وان كانت اصولهما واحدة ، ولم يكن ليعني العامة بشيء ان تصلح لغتهم ، بمقدار ماكان يعنيهم من اصلاح شؤونهم ، وبأية لغة كان كذلك .

وانه لمن اغرب الامور في هذا الشأن التواضع على رسم حد فاصل بين ما يقبل من الشواهد التي يستدل بها على الصحيح ، ومايقبل منه .

هذا الحد هو سنة مئة وخمسين للهجرة ، فاتفق على ان يقبل ما قيل قبلها ويستدل به ، ويستبعد عن مجال الاستشهاد كل ما ما جاء بعدها ، ولايؤخذ به في هذا الشأن .

وهو امر يستثير من دواعي العجب الكثير ، اذ لادليل على ان كل ما قيل قبل هذا الحد انما هو من الصحيح السوي ، وانه قد سلم سلامة مطلقة من الاخلال ، وان كل ما جاء بعده لم يسلم من الوهن و الضعف ، وانه دون ماسبقه . فاللغة تؤخذ من المتكلمين بها ، والمتكلمون بها موجودون على جانبي هذا الحد ، وهم ماضون على مانشؤوا عليه ، ورسخ في وعيهم من اللغة .

ولما كانوا يتلقون اللغة ويترسمون احكامها عن آبائهم واخوانهم ومن يعايشهم ويعيشون معهم ، ولم تنقطع صلتهم بهم بين هذين الحدين فان لغة التابعين لهذا الحد انما هي امتداد للغة من سبقهم ، اذ التواصل مستمر ومتتابع ، والكثير من الموروث يستمر على السنة الناس مع استمرار اللغة لدى الناطقين بها .

واذا حصل خروج عن احكام اللغة بعد ذلك فالاجدر ان ينسب الى الواقع فيه ، معروفا او غير معروف ، ولاينسب الى الزمن كله بعد هذا الحد .

وآية ذلك ان ماينسب للمولدين من اخطاء بعد هذا التأريخ قليل جدا بالقياس الى كثرة عدد الشعراء ، ويرجع ذلك الى ظهور كتب النحو والصرف التي ميزت على نحو دقيق وظاهر ما يصح مما لايصح ، وشاعت بين الناس ، وغدت مراجع يستهدي بها الشعراء والكاتبون ، وغدا الخروج على احكام اللغة وقواعدها التي استقرت مظنة الجهل وشبهة تزري بالنص وبقائله .

ومما يدنو من هذا الحد في غرابته قولهم : ان اول لحن سمع في العراق هو قول القائل "هذه عصاتي" (٣) .

كأن اي لحن سواه لم يقع في هذا الموطن على الرغم من اتساع المكان وامتداد الزمان ، وقد برىء الكلام قبل ذلك في هذا الموطن من كل خطأ مماثل او مخالف ، وكأن القياس الخطأ الذي ينشأ من التقارب الظاهر والتماثل في الالفاظ لم يجد له سبيلا الى هذه الصياغة حين أجرى ذلك القائل العصا وعصاتي على القنا وقناتي دون ان يتمثل وعيه في العاجل من كلامه وامره الافراد في الاولى والجمع في الثانية ، وليس ببعيد ان يكون لفتى وفتاتي من الاثركذلك مع عدم التثبت في : عصا وعصاتي ، ومع كثرة تردده في الاسماع .

ان الحاجة الى التصحيح اللغوي لم تنقطع في ما سلف ، ولن تنتفي ابدا ؛ اذ لايمكن استبعاد الوقوع في الخطأ ممن يتجهون الى الكتابة في اي وقت ، وذلك لاتساع احكام اللغة وتعدد وجوهها ، ولتباين المدارك في استيعابها ، ولتعدد مدلولات الالفاظ ، مما يغري باستعمال الفاظ وصياغات ، يوهم الظاهر من دلالاتها على شيء ، وهو بعيد كل البعدعن اصول معانيها .

وان الوهم في استعمال الالفاظ ليقع ايضا بسبب التقارب في الدلالة بينها ، وذلك مستمر ودائم . ثم ان المتكلمين والكاتبين ليسوا هم العالمين باللغة المتوفرين على دراستها وحدهم ، بل ان العاملين في ميادين العلوم الاخرى يشاركونهم ويضاهونهم في ما يكتبون ويصنفون ،

او يزيدون عليهم في ذلك ، وان احتمال الوقوع في الخطأ من هؤلاء وارد في كل حين .

وثمة امر آخر وهو ان اسس الدراسة ومقدماتها اختلفت كثيرا في زماننا هذا عما كانت عليه سابقا ، اذ كانت الدراسة في كل الميادين تبتدىء باللغة وادابها وبالدين ، وهي بدايات ومقدمات وافية وشاملة لكل المحتاج اليه من احكام اللغة ، وبعد ان يستوفي طلاب العلم كل ذلك ينتقلون الى ميادين العلوم التي يتطلعون الى التوفر على دراستها ، وقد كان هذا شأن مناهج الدراسة لعقود قليلة قريبة ، ونشأ عن ذلك ان وجدنا شعراء وادباء كتابا وقصاصين من الاطباء والمهندسين ، ومن علماء في تخصصات مختلفة ومن عسكريين ، ولايكاد يحصل مثل هذا في زماننا لانقطاع صلة الدارسين باللغة منذ بداية توجههم الى ميادين تخصصاتهم .

ولو تتبعنا ما صنف من الكتب في لحن العامة والكتب التي نبهت على أغلاط الكتاب وغيرهم لوجدنا انها قد توالت على نحو متتابع ابتداء من كتاب لحن العامة للكسائي حتى اخر كتاب في ايامنا هذه ، اذ لايكاد يمضي عقد من الزمان الا ونجد فيه كتابا او اكثر من الكتب التي تعنى بهذا الجانب .

ولعل في هذا القليل الذي ندرجه منها ما يشهد على ذلك واولها كما هو معروف :

- (لحن العامة) للكسائي (ت 188).

ثم :

- (البهاء فيما يلحن فيه العامة) للفراء(ت207) .
- (ما يلحن فيه العامة) لابي عبيدة (ت 208)
- (مايلحن فيه العامة) للاصمعي (ت216) .
- (وماخالفت العامة فيه لغات العرب) لابي عبيد (ت224).
- (مايلحن فيه العامة) لابي نصر الباهلي (ت 231) .
- (اصلاح المنطق) لابن السكيت (ت244) .
- (ما يلحن فيه العامة) للمازني (ت249) .
- (مايلحن فيه العامة) لابي حاتم السجستاني (ت255) .
- (النحو ومن كان يلحن من النحويين) لابن شبه(ت 262).
- (أدب الكاتب) لابن قتيبة (ت 276) .
- (لحن العامة) لابي علي احمد بن داود الدينوري (ت 289) .- (الفصيح) لابي العباس ثعلب (ت291) .

ولعل في هذا القدر ما يكفي دليلا على ما قلنا .

وقد مضى التصنيف في التصحيح اللغوي في القرون اللاحقة على هذا النحو من التتابع والاستمرار .

وامتدادا لهذا الجهد المتواصل فقد كثر التصنيف اللغوي في القرنين الماضيين كثرة ظاهرة ، وكل ذلك انما يأتي بدافع الغيرة على اللغة ،وتأميلا لان تجري على سنن السلف في الاستواء والصحة ، واستجابة لمقتضى الحاجة بسبب ما يطفو على الاساليب ويطفح عليها فيشينها ، ويزري بها من الاخطاء.

ان التصحيح اللغوي مطلوب دائما ، ومحتاج اليه في كل زمان ، وله الفضل في تنقية اساليبنا مما يشوبها من الاستعمالات غير الصحيحة .

ولعل أظهر أيادي جهد التصحيح اللغوي مطلوب دائما ، ومحتاج اليه في كل زمان، وله الفضل في تنقية اساليبنا مما يشوبها من الاستعمالات غير الصحيحة .

ولعل أظهر أيادي جهد التصحيح هو ما تحقق من احكام الاستعمال اللغوي بحيث تظل اللغة على اختلاف العصور لغة واحدة ، اذ المؤمل ان يحذو الخالفون حذو اسلافهم في اساليبهم ، وبهذا الجهد الحثيث المتواصل توحدت اللغة على الرغم من تباعد المواطن والازمنة ، فبتنا نقرأ تراثنا القديم

ونفهمه بيسر ، ولولا ذلك لتعذر علينا فهمه كما هو الحال في امم كثيرة من حولنا .

ان لغتنا لغة امة تتناثر أقاليمها في قارتين ، والالزم على هذا والاسلم ان تجري في كل اقاليمها على السبيل الذي انتهجه الاسلاف ضمانا لتوحدها ، وهي في زمن لاتمتلك فيه من اسباب التوحد غير اللغة ، ويعضدها الدين الذي ينهض في كل ما فيه على هذه اللغة .

ولايمكن اغفال ما للمعجمات ، ولاسيما الموسعة منها من الاثر الكبير في مجال التصحيح ، اذ هي الموارد والمصادر التي منها يعرف ما يصح وما لايصح ، مما أثبته ومما لم تثبته ، وما نبهت على صحته ، وما انكرت استعماله وذلك يرجع لاستيعابها كل ثمار جهود التصحيح على مر العصور .

ان من يتطلع الى زمن يعصم فيه كل الكتاب والمؤلفين في شتى فنون المعرفة من الوقوع في الخطأ اللغوي انما هو كمن يتطلع الى مجتمع يخلو من اخطاء الناس في سلوكهم وتعاملهم ، اذ الخطأ في السلوك كالخطأ في اللغة فكلاهما ينطوي على خروج على عرف : عرف اجتماعي او عرف لغوي .

واذا كان من غير الممكن ان يكون كل الكتاب على مستوى واحد في معرفة اللغة ؛ المتخصص بعلومها ، والمتخصص بعلوم اخرى من العلماء الكاتبين فانه من المستبعد جدا انتفاء الوقوع في الخطأ مع الاستمرار ، في كل الكتابة في كل وقت .

ان من الكتاب من يضيقون بملاحقة العلماء المصححين لهم ، معقبين على ما ينشئون بالتخطي والتصحيح ، فيعدونهم حاجرين عليهم ماشاع بين الناس من الاساليب والاستعمالات ، وليس في التصحيح اللغوي حاجر او تقييد او الزام . اذ ان قوام مايهدف اليه المصححون ان ينبهوا على الاستعمال غير الصحيح الذي لاينهض على اصل في اللغة ، ولاتقره المعجمات . وهم يضعون بأزائه الاستعمال الصحيح المؤيد بالدليل وبالشاهد ، ويتركون الامر بعد ذلك لمن اطلع عليه ، فمن شاء اخذ به ومن شاء اعرض عنه . ومن دل على القول الاسلم والاقوم ، ودفع عما دونه لايعد حاجزا او مقيدا بحال .

وليس يضير الداعين الى التصحيح اعراض من يعرض عما نبهوا على بعده من الصواب ، وافتقاره الى ما يبيح استعماله من الدلائل والشواهد .

واذا كانت الحاجة الى التصحيح اللغوي قائمة ولازمة في كل حين فانها في زماننا هذا الزم واوجب ، اذ غدا الوقوع في الخطأ افشى وأشيع مما كان عليه في كل العهود السابقة .
وذلك للاسباب الاتية :

1) اتساع مجال الكتابة السريعة فيما يتمثل في الصحافة وغيرها من وسائل الاعلام ، ولما كانت هذه الوسائل تمثل مظهرا ثقافيا معتبرا غدا ما ينشر فيها محظيا بالثقة والتقبل ، فيؤتم به وينهج نهجه ، ثم ان ما ينشر في هذه الوسائل ليس بالقليل ، وانما هو الفيض الوافر يحيط بالقارىء والسامع من كل جانب ، ويهجم عليه هجوما في كل حين ، فيكتسب كل ما خالف الصواب مع كثرة تردده القبول والاستقرار في الاذهان والاسماع .

2)ان الكثيرين ممن يتجهون الى الكتابة في هذه الوسائل السريعة تنهض اساليبهم على مايستقر في اذهانهم مما يقرؤونه فيها ، وقل من هؤلاء من يتجه الى منابع اللغة ومواردها الاصيلة لاثراء

لغته وتقويم اسلوبه . منتهى همته ان يحذو حذو هذا المكتوب المنشورفي هذه الوسائل ، اذ لايراوده شيء من الشك في صحة كل ما يرد فيها ، وهو قريب ، وفي متناول الايدي والاسماع في كل حين .

3)ان طائفة كبيرة ممن يكتبون استمدوا علومهم مما هو مكتوب في اللغات التي اتجهت دراساتهم اليها ، وان هؤلاء لايمتلكون من المتاع اللغوي سوى النزر اليسير مما وعوه في مراحل الطلب الاولى ، وان من هؤلاء من يتجه الى الكتابة والتأليف فيما يتخصص به ، او يقوم بترجمة ما يراه ضروريا في مجال تخصصه بالمتاع القليل الذي وعاه من اللغة . فليس مستبعدا ان يكثر الخطأ ، والبعد من الاستعمال السليم فيما يكتبون أو يترجمون . اذ مع الحرص على الاقتراب الشديد من النص المترجم ، والسير بمحاذاته يكون البعد عما يتسم به الاسلوب السوي السليم في اللغة العربية .

4)ان الكثيرين ممن يكتبون قد بلغوا درجات عليا ، ومراتب كبيرة في ميادين تخصصهم ، فتكتسب اخطاؤهم قبولا واعتبارا بتأثير ما بلغه منهم من الرتبة فيها ، وان كانوا هم في مستوى دون ذلك فيما لديهم من اللغة ، ومن معرفة احكامها ، وما يصح وما لايصح ، فيأتم بهم من دونهم في الكثير مما يصدر عنهم ، ومن هذا السبيل يستمر الوقوع في الخطأ ويشيع .

5) ان بوادر الابداع تبدو لدى كثير من المبدعين مبكرا ، ويدفعهم اغراء النشر الى اظهار نتاجهم قبل ان يكتمل نضجه بما يستزيدونه من الثقافة والعلم ، ثم ينطلقون بالمتاع القليل الذي تزودوا به منها الى الافاق الواسعة التي يمتد اليها ابداعهم ، وربما قادهم ذلك الى استعمال ما لم يتوثقوا من صحته من الالفاظ والتراكيب،ثم تزديهم أسماؤهم ، ورسوخ اقدامهم فيما يكتبون فيصرفهم ذلك عن التوجه الى الاستزادة من معرفة اللغة ، وادراك ما هم محتاجون اليه من معرفة احكامها.

ولو تتبعنا جهود التصحيح لوجدنا ان كبار الشعراء والادباء قديما وحديثا لم يسلموا من رد المصححين لما وقعوا فيه من مخالفة الاستعمال الاقوم والاسلم في اللغة .

وفي مقابل هذا كله فأنه مما ينبغي مراعاته والتنبه له انما هو التزام الحذر من تقبل كل ما يفتي به المصنفون في اللحن من قبل والمصححون من بعد ، اذ ان هؤلاء واولئك قد وقعوا في كثير مما شان جهودهم وعابها ، وذلك حين اقدموا على تخطئة ما هو صحيح ومنعوا استعماله ، ولاشك ان الخطأ دون الصحيح ، فكلاهما مجحف باللغة مؤد الى اطراح ما صح فيها والى الانحراف عما سلم واستقام منها .

ان التصدي للتصحيح اللغوي ينطوي على قدر كبير من المجازفة ، اذ ليس من اليسير ان يمنع مانع بناء اودلالة للفظ ، او تركيبا لغويا معتمدا على ماتناهى اليه من العلم ، او ما توافر لديه من الشواهد والدلائل . فاللغة باتساعها مكانا وزمانا ، وبثراء تراثها ليس من السهل الاحاطة بكل دقائقها احاطة تامة، ومن هنا فقد رافق جهد التصحيح جهد اخر هو متابعة ما يقرره المصححون في جهتي الانكار والقبول ، اذ تكشف بعد التقصي والمتابعة ان التصحيح نفسه محتاج الى تصحيح ، فلم يتهيأ لكثير ممن صنفوا في التصحيح اللغوي تقبل الناس لكل ما انكروه وقضوا بمنعه ابتداء من الحريري صاحب درة

الغواص في اوهام الخواص وانتهاء باخر من عني بذلك في زماننا

أصول وضوابط: وعلى هذا فثمة اصول وضوابط يلزم التقيد بها ومراعاتها في مجال التصحيح ، وهي :

ـ ان ما خالف القياس في نظائره وشاع استعماله في اللغة لاسبيل الى انكاره ، اذ ان رسوخه في الاستعمال يكسبه قوة وقبولا ، وهذا مانص عليه سيبويه وابو الفتح ابن جني .يقول سيبويه " ولو قالت العرب : اضرب ايّ أفضل لقلته ، ولم يكن بد من متابعتهم" (٤).

ويقول ابن جني " واعلم ان الشيء اذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه" (٥).

والا فان التقيد بالقياس ونبذ ما خالفه انما يؤديان الى الوقوف امام الفاظ قرآنية جاءت مخالفة للقياس ، نحو: "استحوذ" و"احاديث" و"شعراء" جمعين لحديث وشاعر ، فان فعيلا لايجمع على افاعيل ، وفاعلا لايجمع على فعلاء فيما اطرد من القياس .

وبمقتضى ذلك لاوجه لانكار من ينكر جمع حاجة على حوائج فهو وان لم يكن له حظ من القياس فان له نصيبا وافرا من السماع.

ـ ان منع استعمال ما بحجة عدم وروده في القرآن انما هو تشدد لاموجب له ، فليس لاحد ان يقول ان القرآن استوعب كل مانطق به العرب ، وان غير الموجود فيه لاوجود له .
نعم ان القرآن اشتمل على الاعلى والاقوى والاقوم ، وذلك لاينفي عدم وجود سواه في اللغة.

ومن اللغويين من انكر الحاق لفظة (زوج) بالتاء وحجته انها جاءت في القرآن معراة منها في المواضع التي تضمنتها ، وجاء جمعها فيه على ازواج دون زوجات .

وذلك لايمنع من تأنيثها بالتاء لورود شواهد معتبرة لها وقد وقع في هذا النحو من التشدد عدد من اللغويين قديما وحديثا .

ـ ان ما ينكره عالم من العلماء ، ويفتي بمنع استعماله لان العرب لم تتكلم به ينبغي ان تؤخذ فتواه في هذا الشأن بحذر من جهتين :

- من جهة ان انفراده بذلك ليس دليلا على انه تملك من العلم في هذه المسألة مالم يتملكه غيره من العلماء ، وانه استوعب التراث كله في كل العصور، وفي كل المواطن فلم يجد ماانكره .
- ومن جهة ان عدم تكلم العرب به لايلزم بانكاره البتة ، والا فلو تقيدنا بذلك للزمنا ان ننكر كل المعرب والمولد والدخيل ، وكل هذا لم يتكلم به العرب قبل تعريبه وتوليده وادخاله في اللغة .

وهم لم يضعوا حدا زمنيا محددا لايمكن تجاوزه لما يقبل من المعرب والمولد والدخيل .

ـ ان الاحتكام الى المعجمات فيما يصح استعماله وما لايصح لايجري دائما فان هذه المعجمات كلها ابتداء من (العين) حتى (تاج العروس) للسيد محمد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة (1205هـ) لم تستوعب كل المسموع ، وكل الوارد في النصوص الشعرية والنثرية المعتبرة وقد استدرك المستدركون على معجماتنا كلها الكثير من الابنية بدلالات اخلت بها .

ـ ان ما ثبت استعماله في مصنفات علماء اللغة الكبار والادباء والشعراء المبرزين والمبدعين منذ القرن الثاني الهجري وما بعده لاسبيل الى انكاره ، اذ ان من يمنع استعمالا ورد في كتاب سيبويه ينبغي ان يكون في رتبة سيبويه ، وفي زمنه لكي يحق له ذلك .

وان من ينكر لفظا في دلالة او بناء او تركيبا في صياغة اشتملت عليها كتب المبرد والجاحظ وابن جني وابي حيان التوحيدي وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري ، وغيرهم ممن بلغ المنزلة التي تبوأها كل من هؤلاء في ميدانه يحسن به ان يحجم عن ذلك ، وان يتهيب الاقدام عليه ، فانه انما يقع في شبهة ايهام الناس بانه أعلم منهم جميعا في اللغة حينما يصحح لهم ما يراهم قد أخطؤا فيه ، وليس ذلك من الحكمة في شيء .

ان تقديم احتمال انهم مخطئون وترجيحه على احتمال انهم انما يستعملونه عن تثبت وتيقن بصحته ، وانهم يمتلكون الدلائل والشواهد التي تعضد استعماله لاوجه له ، ولادليل عليه .

واية ذلك اننا وجدنا اعلاما من المصححين في زماننا قد تقبلوا وانكروا اعتمادا على ما جاء في كتابات العماد الاصبهاني ومحيي الدين بن عربي والشهرستاني صاحب الملل والنحل وابن خلدون وغيرهم .

ـ ان ما خالف أصل دلالته في الاستعمال يحسن ان يحمل على انه من قبيل التطور الدلالي ، ان كان ثمة وشيجة على نحو ما بين ما كان يؤديه في الاصل ، وماآلت اليه دلالته في الاستعمال ، ولاسيما اذا كان هذا الاستعمال يمتد الى عهود سابقة ، اذ ليس بأيدينا ما يحملنا على الاطمئنان الى ان ذلك ناشيء عن خطأ في الاستعمال ، واستبعاد ان يكون ناجما عن قصور في الوصول الى اصل ما تتسع اليه دلالته في اللغة ، او ان يرد ذلك الى عدم العثور على الشاهد الذي اجرى استعماله على النحو الذي يبدو فيه مباينا لاصل دلالته .

ان من المانعين من يغريه ما يستهويه من المنع فيمضي في ذلك الى حد الوقوف دون المجاز وما يمتد اليه ، فان من هؤلاء من منع استعمال أنتج واستنتج فيما هو شائع من استعمالهما في زماننا ، لان معنى انتج ناقته : أولدها ، ولما كان ذلك متصلا بالناقة ، فلا يصح عنده استعماله خلافا لهذا الاصل .

وذكر الاب انستاس الكرملي في (المساعد) ان من منع استنتج ألزم الناس استعمال : استنبط واستخلص وذكر انه مضى على منع استنتج في ماشاع من استعماله زمنا ثم رجع عن ذلك .

وقد تناهى الي ان بعض المانعين ما زال ملتزما منع أنتج واستنتج في غير الناقة ، وهذا يشي بعدم ادراك ما يتسع اليه المجاز من الاستعمالات ، فنحن نقول مثلا : أثمرت جهودنا ، وليس ثم شجرة في الجهود ، والاجدر ان يتذكر هذا القبيل من المانعين اننا نجد في القرآن للذل جناحا ، ونجد فيه ان الخوف والجوع مما يلبس ومما يذاق ايضا .

ـ ان ما يجدر التنبه له في هذا الشأن هو انه ليس كل ما يوصى بوضعه موضع المستعمل المخالف للصواب مما يمكن ان يحظى بالقبول اذ ان كثرة استعمال اللفظ تجعله مأنوسا فتألفه الالسن والاسماع ، وتمضي على اثباته في مواضعه ، بخلاف البديل الذي يبدأ غريبا عند تقديمه على انه الاصح والاسلم وعلى هذا ينبغي ان يكون اللفظ البديل في صيغة تيسر حلوله محل اللفظ المعدول عنه ، واذا لم يكن كذلك فان اللفظ الذي يراد ابعاده احظى بالقبول واجرى في الاستعمال .

ولعل في هذا ما يفسر استقرار الفاظ مثل : الفلسفة والفهرست والبرنامج والنموذج والديمقراطية في الاستعمال دون بدائلها ، ولهذا لم يحظ ما دعا اليه الدكتور مصطفى جواد بنصيب

من التقبل حين اوصى باحلال المستشرف او الروشن موضع الشرفة من الدار ، التي هي بوزن الغرفة وبخفتها وبحروفها ، ثم هي فضلا عن ذلك تمت اليها بصلة قرابة في الموضع .

ولم يلتفت ايضا الى ايصائه باحلال البهرجة والمبهرج موضع التهريب والمهرب .

ـ ان ميادين الكتابة والبحث متعددة و متباينة ، وتعددها وتباينا يلزمان بالاقرار بانها على مراتب بحسب توجهاتها وما تهدف اليه . فلا يلزم من يكتب في العلوم البحتة : الكيمياء والفيزياء والرياضيات والطب وغيرها من العلوم التي تتوخى الافهام من اي سبيل بالكتابة متقيدا بما يتقيد به عالم اللغة ، والكاتب في الابداع الادبي النثري والشعري .واننا لنلمح في كتابات اسلافنا من اللغويين مواقف في هذا الشأن يستشف منها انهم يسلمون بما يستعمله غيرهم مما لايرتضونه ، اذ نجد منهم من يعقب على بناء ينكره في دلالة ، او في تركيب بالقول : والمتكلمون يقولونه ، او هذا غير وارد والفقهاء يستعملونه .

وعلى هذا بوسعنا ان نتقبل من القانونيين ادخالهم (أل) التعريف على لفظة(غير) لان في القانون العراقي مادة تتعلق بـ (حقوق الغير) فهي علم على ما وضعت له .

وان نتقبل ممن يكتب في الكيمياء وغيرها من العلوم ان يعطف على المضاف قبل المضاف اليه ، حين يقول : كبريتات الكالسيوم ، فهو أجرى لديه من القول ، كبريتات الكالسيوم وألوميناته .

ومثل هذا وارد في كلام العرب نثرا و شعرا ، فقد قال قائل منهم "قطع الله يد ورجل من قالها " .

وقال الفرزدق :

يا من رأى عارضا اسرّ به

بين ذراعي وجهة الاسد (٦)

فلا ضير إذن في ان يغضى عن استعمال المرجوح دون الارجح في هذه الميادين ما دام ذلك ادنى للهدف المتوخى ، وهو الافهام ، واقرب اليه . شرط ان تتقيد هذه الاباحة بالحدود الفاصلة بين ما هو صواب وماهو خطأ ، فلاتتجاوزها بحال .

وفي مقابل ذلك لابد من التشدد بمنع هذا الضرب من التعبير في الاساليب الادبية ، اذ لايصح القول : نظرت في اغراض ومعاني شعر المتنبي ، فهي صياغة نابية في هذا المقام ، لعدم تنوين المعطوف عليه ولاوجه لذلك . وتنوينه لايؤدي المراد ويخل بالصياغة ، فيلزم لذلك تخطئتها وانكارها ، وتبرئة الاساليب الادبية واللغوية منها ، لمخالفتها ما تقرر فيها من احكام اللغة .

واذا كان اللغويون جميعا مسلمين بان ما انتهى الينا من السماع المعتبر للاستشهاد انما هو القليل المحدود بالقياس الى ما ضاع منه ، وان ما التقط منه انما هو ثمار جهود فردية لطائفة محدودة من علماء اللغة ، مما تيسر لهم التردد فيه من المكان ، ولم يكن ذلك مفتوحا على كل مواطن اللغة ، وانما هو مكان محدود بما عد من مواطن الفصاحة .

ولم يسلم الزمان مما يحدده ، اذ قيد بحد جبّ كل ما جاء بعده ، واخرجه من الاعتبار في مجال الاستشهاد .

لهذا كله فان الناظر في اللغة يجد نفسه ملزما ان يقتصر نظره على ما تيسر من تراث لغوي من بين ما ضاع منه لبعده وقدمه ، ومااستبعد عن الاستشهاد لحداثته وتأخره .

وعلى الرغم من هذا كله نجد اللغويين الذين رصدوا ما عدوه لحنا ونبهوا على الوجه الصحيح فيه ، ومن جاء بعدهم من الذين صنفوا كتبا في اللحن والتصحيح اللغوي يقدمون على التلحين والتصحيح دون ان يستوفوا النظر في كل ما تيسر من التراث المقبول للاستشهاد المستخلص من بين الضائع والمستبعد ، ودون الاخذ بنظر الاعتبار ان قدرا مما يرد في الاستعمال ويبدو مخالفا لما هو صحيح لايعدم الدليل او الشاهد الذي اجراه على السنة الناس وعلى اسلات اقلامهم ، واذا كان ذلك غير معروف فلسنا نملك الدليل على انه غير موجود .

الهوامش:

[1] : الخصائص 373/30.

[2] : مجالس ثعلب : 2/ 418.

[3] : لسان العرب : 19 / 294 .

[4] : سيبويه :2/ 402 .

[5] : الخصائص : 1/ 99 .

[6] : كتاب سيبويه : 1/ 180 .